



القرار 1835 وإدانة الضجيج!

التقييم : ممتاز

2008/10/4

بعد أكثر من أسبوعين من المد والجزر، نجح الأعضاء الدائمون في مجلس الأمن في تمرير القرار 1835 ضد إيران. القرار الذي يأتي بعد أكثر من 90 يوماً مُنحت للوكالة الدولية لإعادة تقييم مدى التزام إيران بالقرار 1803، والذي طالب إيران بوقف تخصيب وفرض في نفس الوقت عقوبات أممية وأخرى من قبل دول كالولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي.

القرار 1835 يعيد التأكيد على ما صدر في القرارات السابقة 1737 و1747 و1803 من ضرورة وقف إيران تخصيب اليورانيوم وإبداء قدر على من الشفافية مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية والمجتمع الدولي، أهميته القرار تبدو بالنظر إلى الظرف الدولي الذي يصدر فيه.

من قراءة سريعة لهذه التطورات، يمكن الإشارة إلى بعض القضايا التي يمكن أن تساعد في معرفة مدى أهمية وتأثير القرار على تطور مراحل أزمة الملف النووي الإيراني:

أولاً: القرار يصدر في ظل وجود أزمة هي الأشد بين واشنطن وروسيا منذ عام 2002، هو العام الذي ظهرت فيه أزمة الملف النووي الإيراني، ولعل الأزمة الحالية بين البلدين -التي فجرها الصراع الروسي الجورجي- والتي لم تخل من حرب كلامية لم تخل من عنف الكلمات والاتهامات تبدو جدير بالتوقف عندها لأنها لا تتعلق بتعاون البلدين فيما يتعلق بمنطقة واحدة هي أواسط آسيا بل بمناطق أخرى كالشرق الأوسط، وتذهب إلى أبعد من ذلك حين نلاحظ المناكفة الروسية لواشنطن بالتعاون مع دول مثل فنزويلا التي تعيش علاقاتها أزمة متواصلة مع واشنطن.

إن التطور المهم الذي خلفته الحرب الروسية الجورجية إنما يتعلق بمدى فعالية المشروع الأميركي في الجمهوريات التي كانت تعتبر من الإرث السوفيتي السابق، والتي لم تنس روسيا أنها مناطق نفوذ مهمة لها، لكن واشنطن ولاعتبارات سياسية وأخرى اقتصادية تتعلق بمصادر الطاقة وحدث نفسها تتحرك بسرعة لبناء تحالفات لها هناك كان من أهمها العلاقة مع جورجيا التي قدمت لمقدمة لبناء مشروع ديمقراطي في منطقة أواسط آسيا كما الحال في الحديث عن بناء شرق أواسط ديمقراطي.

الرد الروسي على أحداث جورجيا خلط الأوراق الأميركية فيما يتعلق بالملف الإيراني، وأعاد الأمور إلى المربع الأول في الحديث عن بناء تحالف دولي يعبر عن معارضته للطموحات الإيرانية النووية، ولعل هذا التحالف الذي كان يمر في أزمات استطاع أن يبقى على وجوده ونجح في استصدار ثلاثة قرارات عقوبات اقتصادية على إيران هي 1737 و1747 و1803، وهو ما تعتبره واشنطن إنجازاً إذا ما علمنا أن هذه القرارات صدرت في فترة أقل من عامين. الأمر الآخر أن روسيا بادرت إلى إرسال رسائل حول تسريع في بدء تشغيل مفاعل بوشهر الإيراني، وكذلك الرد بحزم على أن لا مجال لفرض عقوبات جديدة على إيران، وهو في حد ذاته أمر يعكس وجود أزمة في التحالف الدولي ضد إيران.

ثانياً: القرار 1835 إنما يبدو مهماً إذا ما أخذ في سياق إدانة الضجيج الدولي حول الملف النووي الإيراني، هذا الضجيج الذي ربما ترى فيه الولايات المتحدة وحلفاؤها خطوة مهمة وأساسية لمواجهة وللحد من طموحات إيران النووية، فإبقاء ذلك الضجيج -حول عدم مشروعية ما تقوم فيه إيران، واستخدام الوكالة الدولية من خلال الاستناد إلى تقاريرها الدورية التي أصبحت الوكالة لا ترى بدا من القيام بها بموجب قرارات مجلس الأمن- مهم لبقاء حالة الاتهام والريبة قائمة ضد إيران، وهو على ما يبدو ما فضلته واشنطن عند مناقشة القرار 1835، فالخيارات كانت محدودة فإما المغادرة دون قرار، وهذا -بالنسبة إلى واشنطن وحلفائها سيرسل رسالة إلى طهران حول وجود أزمة في التحالف ضدها وهو الأمر الذي سيجعلها أكثر إصراراً على تحدي القرارات الدولية، أو التوافق على قرار بالحد الأدنى يبقى حالة اللا مشروعية لبرنامجها النووي قائمة وهو مسألة مهمة لواشنطن بالنظر إلى ما تعيشه من قلق من سياسات إيران ودورها في ملفات شرق أوسطية أخرى.

ثالثاً: إبقاء حالة الضجيج هذه ربما ستعكس في الداخل الإيراني لا سيما مع الاقتراب بدء الحديث عن الانتخابات الرئاسية العاشرة، ويبدو موضوع السياسة الخارجية وما يدور من اتهامات للرئيس أحمد نجاد بأنه وراء توتير العلاقات مع المجتمع الدولي ودفعه إلى إصدار ثلاثة قرارات عقوبات، من هنا فإنه من الضروري التركيز على اختيار رئيس يقلل من هذا التوتر، من هنا يبدو مهماً النظر إلى الانعكاس الداخلي لهذا القرار بنفس القدر من الأهمية للانعكاسات الخارجية والمتعلقة بتعاملات إيران مع المجتمع الدولي.

mahjoob.zweiri@alghad.jo

محجوب الزويري